عضو البرلمان البحريني (البحيري) :

أتوقع زيادة الاستثمارات البحرينية في اليمن في ظل تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين

مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن دليل قوي على التوجه الخليجي لانضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي

صنعاء

المنامة

المنامة / سبأ:

العلاقات اليمنية – البحرينية ضاربة جذورها في أعماق التاريخ الإنساني منذ ألاف السنيين حيث تمتد إلى حضارة الدلمون والحضارة السبئية فكان التواصل بين اليمنيين والبحرينيين قبل الميلاد وبعده في المجال الحضاري والثقافي والتجاري.

وتواصلت العلاقات اليمنية – البحرينية على مر العصور وأمتدت من المجالات التجارية الثقافية إلى السياسية وعقب قيام الوحدة اليمنية أصبحت لها دلالتها الواقعية فمنذ عام ١٩٩٧م أضحى التبادل التجاري أكثر تطورًا بإقامة بنك مشترك بين البلدين الشقيقين وإنشاء شركة لتسويق ولدعم الصادرات اليمنية والتوقيع على إتفاقية الإعفاء الضريبي المتبادل وأمتدت ليشمل المجال الصحي عبر توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الصحي ثم أمتدت إلى الجانب الثقافي والإعلامي وفي مجال التعليم الفني والمهني وهناك علاقات اقتصادية وبرلمانية.

ولتسليط الضوء على العلاقات اليمنية – البحرينية كان هذا الحوار الذي أجرته صحيفة (السياسية) مع عضو مجلس النواب البحريني سامي البحيري .

العلاقات البحرينية اليمنية لها عمق تاريخي وتجاري وثقافي قديم

العلاقات اليمنية – البحرينية متميزة وتعيش في أزهى مراحلها وتشهد تطور متنامياً كبرلماني بحريني كيف تنظر إلى تطور العلاقات بين البلدين الشقيقين؟

– العلاقات البحرينية – اليمنية لها عمق تاريخي قديم جداً والبلدين جزء لا يتجزأ من شبة الجزيرة العربية وعلاقات البحرين مع اليمن قديمة جدا وضاربة جذورها في أعماق التاريخ فهناك علاقات تجارية وثقافية قديمة وفي العصر الحديث تطورت العلاقات بين البلدين الشقيقين وتحظى هذه العلاقات برعاية جلالة الملك حمد بن عيسى أل خليفة وفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وهما يعملان على تطوير العلاقات بين الشعبين والبلدين في مختلف المجالات ويدل على عمق و تميز العلاقات بين البلدين وجود سفارة يمنية في المنامة تتفاعل مع المجتمع البحريني وترعى مصالح البلدين وهناك تطور كبير في العلاقات في الفترة الأخيرة ونحن كبرلمانيين بحرينيين نطمح إلى المزيد من تطور العلاقات لتشمل مختلف الجوانب ونؤيد فتح أفاق واسعة أمام العلاقات بين البلدين .

أنا شخصيا عندما زرت اليمن لاحظت أن هناك تعاون بحريني يمني في مجال الإتصالات حيث هناك تعاون بين شركة " بتلكو البحرينية وسبأ فون وهذه مشاركة كبيرة وعملاقة وهناك تخطيط لمزيد من الاستثمارات البحرينية . كما أن هناك بناكاً يمنياً بحرينياً مشتركاً وسننقل لرجال الأعمال البحرينيين ما شاهدناه في اليمن من فرص إستثمارية مغرية، وأتوقع خلال الفترة القادمة أن تزيد الاستثمارات البحرينية في اليمن ونتمنى أن نعمل جميعاً في اليمن والبحرين إلى ما يؤدي إلى إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي .

إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي يسير وفق خطة مدروسة جوهرها تأهيل الاقتصاد اليمني للإندماج في إقتصاديات دول المجلس .. كيف ترى دور القطاع الخاص البحريني لتعزيز الشراكة على طريق الاندماج ؟

– كما قلت سابقا هناك تميز في العلاقات البحرينية – اليمنية وهناك خطوات متقدمة من أجل إنضمام اليمن لمجلس التعاون والدليل إنضمام اليمن الناجح إلى المنظمات الخليجية في مجال الصحة والتربية والتعليم والرياضة والشئون الاجتماعية والبقية تأتي . وهناك توجه خليجي قوي لإنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي وما مؤتمر المانحين الذي أنعقد في لندن بدعم خليجي قوي وكذلك مؤتمر إستكشاف الفرص الإستثمارية في اليمن إلا دليل قوي على التوجه الخليجي لإنضمام اليمن لمجلس التعاون .. وليس سراً أن هناك تدفقاً استثمارياً كبير من قبل القطاع الخاص الخليجي إلى اليمن وهناك توجه خليجي قوي لتأهيل الإقتصاد اليمني للإندماج في إقتصاديات دول مجلس التعاون والإجتماعات والخطوات تسير وفقاً لجدولها الزمني المخطط له ولكني متفائل جداً بأن كل هذا سوف يثمر في الأخير إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي فالأمر قضية وقت ليس إلا..لأن اليمن جزء من منطقة الجزيرة والخليج ولا مفر من إنضمامها للمجموعة الخليجية.

سامي البحيري

وخلال زياتي الأخيرة لليمن هذا العام فأنا قبل أيام قليلة عدت من اليمن وقد لاحظت مجالات واسعة للإستثمار في اليمن ونتمنى لإخواننا في البحرين من رجال الأعمال الأستثمار في اليمن وهناك وفد من رجال الأعمال البحرينيين زار اليمن للإطلاع على الفرص الإستثمارية واليمن أرض واعدة للإستثمار والفرص الإستثمارية فيها مغرية ومجالات الإستثمار متعددة بتعدد مناخ اليمن وتضاريسها، واليمن يا عزيزي تتميز بفرص إستثمارية متعددة ومغرية وتتمتع بمساحة كبيرة وهي تتمتع بجغرافيا فريدة في المنطقة فلديها شواطىء كبيرة ومنتجعات سياحية تجعلها من بين أهم مناطق الشرق الأوسط السياحية كما أن لديها طبيعة تتميز بمناخ متعدد وأراضيها وجبالها خضراء وأمطارها الصيفية منعشة وممتعة وتتعدد فيها أنواع السياحة فهناك سياحية ثقافية وبحرية وسياحة الجبال والمدرجات.

وبصراحة أكثر الذي يزور اليمن يرتاح كثيراً من مناخ اليمن الجميل وأمطارها الصيفية المنعشة ولكن أهم شيء في اليمن الكرم اليمني وطيبة الشعب اليمني فالشعب اليمني كريم ومضياف وهذه أكبر عوامل الجذب السياحي ونحن ندعوا لليمن وشعبها وقيادتها بالتوفيق ونتمنى أن تتطور السياحة في اليمن ونتمنى خلال زيارتنا القادمة أن نشاهد تطور في مجال السياحة والخدمات السياحية .

العلاقات البرلمانية بين البلدين كيف تراها ؟

– العلاقات البرلمانية بين مملكة البحرين واليمن متميزة ونشطة وهناك تبادل للزيارات وتبادل للخبرات بين مجلسي النواب في البلدين وقد تم تشكيل لجنة برلمانية مشتركة بين مجلسي النواب في البلدين حيث قام وفد برلماني بحريني بزيارة اليمن كما زار البحرين وفد برلماني يمني وهناك تعاون وتنسيق حول مختلف القضايا وعلاقتنا البرلمانية متطورة وممتازة جداً وهناك كما قلت تبادل للخبرات وإتفاقيات للتعاون والتنسيق بين مجلسي النواب في البلدين ونتمنى المزيد.

اليمن والبحرين بلدان ديمقراطيان في المنطقة وشهدتا إنتخابات مباشرة .. كيف تقيم التجربة الديمقراطية في البلدين وأوجه الشبه بينهما؟

– البحرين بلد ديمقراطي ونحن كبرلمانيين بحرينيين نفتخر بالتجربة الديمقراطية البحرينية ونفتخر بجلالة الملك حمد بن عيسى أل خليفة الذي أرسى قواعد الديمقراطية والشفافية وحرية التعبير وكلنا نمثل الشعب من خلال الديمقراطية الانتخابات وقد شهد للتجربة الديمقراطية البحرينية القاصي والداني وهذا شرف لنا وفخر بتجربة بلادنا الديمقراطية .

وخلال زيارتي لليمن أطلعت على التجربة الديمقراطية اليمنية وحقيقة شهدت اليمن قفزات كبيرة في المجال الديمقراطي فقد شهدت انتخابات برلمانية ومحلية وإنتخابات رئاسية وكانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في اليمن متميزة وشفافة وقد باركنا لليمن والشعب اليمني ولفخامة الرئيس علي عبد الله صالح بنجاح الانتخابات الرئاسية وثقة الشعب به رئيسا لليمن وفعلا الإنتخابات الرئاسية الأخيرة في اليمن كانت متميزة في المنطقة . واليمن لا يحتاج الى شهادتي فهو بلد ديمقراطي عريق وقد سبق دول كثيرة في ممارسة الديمقراطية .

وفي رأي الشخصي أن الإنتخابات البرلمانية هي لخدمة الشعب وعلى نواب الشعب أن يكونوا في خدمة ناحبيهم وعليهم السعي من أجل رفع المستوى المعيشي لناخبيهم والسعي لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والقيام بسن التشريعات والقوانين التي تخدم المواطنين وهذا من وجهة نظري أهم ما يجب أن يقوم به البرلمانيون في أي بلد والإنسان عندما يدخل المعترك السياسي عليه أن يضع له أهداف تخدم ناخبيه ومصلحة بلده وعلى البرلمانيين أن يسعوا لخدمة أبناء الشعب ومصلحة بلدانهم ولابد من احترام الرأي والرأي الأخر ولابد من إحترام التعددية بدون تجريح وتشويه

كلمة أخيرة تقولها لصانع القرار الإقتصادي اليمني من أجل نجاح اندماج الإقتصاد اليمني في إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ؟

– نتمنى للإقتصاد اليمني التطور وأن نجد نتائج الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الخليجية – اليمنية سواء نتائج مؤتمر المانحين أو إستكشاف الفرص الإستثمارية متجسدة في أرض الواقع في أقرب فرصة من أجل أن تنضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي .

ارتفاع مديونية المؤسسة العامة للكهرباء إلى 19 مليار ريال حتى أغسطس

صنعاء/سبأ:

ارتفعت مديونية المؤسسة العامة للكهرباء لدى المشتركين من ١٤ مليار و٤٨٢ مليون ريال بنهاية ٢٠٠٦م إلى قرابة ١٩ مليار ريال في منتصف أغسطس الجاري، بزيادة قدرها ٤ مليارات و٦٨٢ مليون ريال.

وأرجعت مصادر في المؤسسة العامة للكهرباء لوكالة الأنباء اليمنية سبأ ارتفاع وتراكم مستحقات المؤسسة لدى المشتركين إلى عدم التزام وتقيد المشتركين بمختلف شرائحهم الاجتماعية بالتسديد الفوري لفواتير الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى تراكمها لدى البعض لفترات طويلة يصعب عليهم تسديدها دفعة واحدة

وأكدت تلك المصادر أن المؤسسة قد وضعت برنامج متكامل لخفض المديونية يتضمن في شقه الأول تشجيع مناطق وفروع المؤسسة على تحصيل المديونية مقابل اعتماد نصف المبالغ المحصلة لميزانية مناطق وفروع المؤسسة في مختلف المحافظات بما يعزز ميزانياتها لتحسين الشبكة بالإضافة إلى تقديم مكافئات لموظفي المؤسسة الذين يحصلون مبالغ كبيرة من هذه المديونية على قدر المبالغ المحصلة.

فيما يتضمن الشق الثاني سعي الوزارة والمؤسسة إلى إنشاء نيابة للكهرباء تتولى متابعة ومقاضاة الجهات والأشخاص المتنعين عن السداد بحسب القانون بالإضافة إلى الإجراءات السابقة المتمثلة في التفاوض مع تلك الجهات وإعادة جدولة هذه الديون على الجهات المدينة للمؤسسة

وكانت مديونية فواتير الكهرباء قد بلغت في نهاية العام الماضي ١٤ مليار و٤٨٢ مليون ريال ، مقارنة بـ ١٢ مليار و١٥٥ مليون ريال في ٢٠٠٥م وبنسبة نمو قدرها ١٩ في المائة .

وبحسب تقرير النشاط التجاري للمؤسسة العامة للكهرباء للعام الماضي تتوزع تلك المديونية على صغار المشتركين بواقع ٩ مليار ريال ونحو مليار ريال لدى كبار المشتركين.

فيما بلغت حجم المديونية الحكومية للمؤسسة حوالي ٤ مليارات و٣٨٧ مليون ريال ، سجلت المؤسسة العامة للمياه أعلى مديونية منها بنسبة ٢٥ في المائة تليها وزارة الأوقاف بنسبة ١٤ في المائة ووزارة الأشغال العامة بنسبة ١٣ في المائة .

وأشار التقرير إلى أن النسبة المتبقية من المديونية الحكومية للمؤسسة العامة للكهرباء توزعت على بقية الجهات الحكومية ، منها ٨ في المائة لدى وزارة الدفاع و٥ في المائة لدى المؤسسة العامة للتلفزيون و٤ في المائة لدى مصانع الاسمنت و٣ في المائة لدى المؤسسة العامة للإتصالات و٣ في المائة لدى وزارة الصحة و٢ في المائة لدى وزارة الداخلية.

وكشف التقرير عن وجود قرابة مليار و٢٦٨ مليون ريال ديون مستعصية عن التحصيل لدى٤ آلاف و٢٩٢ مشترك امتنعوا عن التسديد بمتوسط ٢٩٥ ألف ريال لكل مشترك.

وبلغ إجمالي المديونية المستعصية لدى الشخصيات الاجتماعية والنافذة قرابة ٢٨٩ مليون ريال تتوزع على٥٨٥ مشترك بمتوسط ٤٩٤ ألف ريال لكل مشترك.

وبين التقرير وجود عدد من الجهات الحكومية المتنعة عن السداد للمؤسسة نتيجة ضعف إيراداتها أو عدم كفاية إعتماداتها المالية السنوية أو لانتهاء صفتها القانونية ، بالإضافة إلى ٣٠٠ مليون ريال لدى جهات حكومية فقدت صفتها الاعتبارية ، فضلا عن وجود ديون وهمية تزيد عن مائة مليون ريال .

واعتبر التقرير أن مديونية موظفي المؤسسة العامة للكهرباء البالغة قرابة ١٤٧ مليون والموزعة على ٣ ألف و٣٢٦ موظف تعتبر من أكثر المديونيات صعوبة في تحصيلها أو اتخاذ إجراءات لقطع التيار بحق المتخلفين منهم عن السداد .

وأوضح التقرير أن متوسط المديونية لدى موظفي المؤسسة تصل إلى ٤٤ ألف و٣٧٣ ريال لكل موظف وتتزايد بصورة مستمرة نتيجة عدم اتخاذ إجراءات شاملة لتحصيلها.

ميناء عدن يصدر 30 طنا من الأسماك إلى فرنسا

عدن/سبأ:

صدرت امس الثلاثاء عبر أرصفة المعلا ميناء عدن شحنة من الأسماك المجمدة والبالغة نحو ٣٠ طنا إلى العاصمة الفرنسية باريس .

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لحركة البواخر الواصلة إلى الميناء بأنه تم اليوم تفريغ ٢٤ ألف و٥٨٠ طنا من الحديد والاسمنت منها ٨ آلاف و٢٨٠ طن من الاسمنت و١٦ ألف و٣٠٠ طن من الحديد .

إلى ذلك أفاد مصدر ملاحي في الميناء لوكالة الأنباء اليمنية سبأ بان السلطة المحلية بالمحافظة وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للمسالخ بعدن سمحت بتوريد رؤوس الماشية من الصومال لتلبية احتياجات المواطنين من اللحوم بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك.